

Distr.: General
19 June 2023
Arabic
Original: English



بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة 43 من قرار مجلس الأمن 2666 (2022)، ويغطي التطورات التي استجّدت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 21 آذار/مارس إلى 19 حزيران/يونيه 2023. ويعرض التقرير التقدّم المحرز والتحديات المصادفة في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانياً - التطورات السياسية

2 - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بالاستعدادات المستمرة للانتخابات العامة لعام 2023، وتصادت التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، واستمرار الجهود الإقليمية المبذولة لتعزيز عمليات السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

3 - ففي 23 آذار/مارس، أعاد الرئيس فيليكس - أنطوان تشيسيكودي تشكيل حكومته لتشمل 59 عضواً، من بينهم 16 امرأة. ومن بين الأعضاء الجدد المعيّنين نائب الرئيس السابق، جان - بيير بيمبا، الذي عيّن نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الدفاع، ووزير الخارجية السابق، أنتيباس موبسا نيامويسبي، الذي عيّن وزيراً للتعاون الإقليمي، والرئيس السابق لديوان الرئيس، فيتال كامير، الذي عيّن نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، والمستشار القانوني للحزب السياسي للرئيس، الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، بيتر كازادي، الذي عيّن نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الداخلية.

4 - وفي 25 نيسان/أبريل، أغلقت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عملية تسجيل الناخبين رسمياً، وأوضحت أن نسبة 95 في المائة من 50 مليون ناخب محتمل قد سجّلت، كانت 47 في المائة منها من النساء. لكنها أقرت أيضاً بوجود صعوبات تقنية وعراقيل تحول دون إجراء عملية التسجيل بسبب انعدام الأمن في إقليم كواموت بمقاطعة ماي - ندوميه، وفي إقليمي ماسيسي وروتشورو بمقاطعة كيفو الشمالية، وفي أجزاء من بلدية مالوكو في كينشاسا.



الرجاء إعادة استعمال الورق



5 - وفي 22 أيار/مايو، صادقت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على عملية التدقيق الخارجي في سجل الناخبين التي أكملها خمسة خبراء وطنيين ودوليين، من بينهم امرأة واحدة. وقد جرت هذه العملية في أقل من ستة أيام وبدون إشراف أي جهة مستقلة. وقد شجبت بعثات المراقبين الوطنية والمعارضة تلك العملية لأنها تفتقر إلى الشفافية والمصداقية. وإجمالاً، حُذفت من سجل الناخبين أسماء أكثر من 3,3 ملايين ناخب، وكانت من ضمنها أسماء مكررة (2,2 مليون) وأسماء قاصرين (0,98 مليون). وفي 22 أيار/مايو، قدمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى وزارة الداخلية مشروع قانون بشأن توزيع المقاعد الخاصة بالانتخابات التشريعية الوطنية والإقليمية والبلدية والمحلية. وعلى الرغم من مقاطعة المعارضة ومزاعم الأغلبية بشأن تناقضات بين عدد الناخبين المسجلين وعدد المقاعد المخصصة، اعتمد كل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ مشروع القانون في 5 و 15 حزيران/يونيه، على التوالي. وفي 5 حزيران/يونيه، صدر مرسوم يقضي بإنشاء وحدة لاعتماد مراقبي الانتخابات الدوليين بقيادة وزارة الشؤون الخارجية. وستدرس هذه الوحدة طلبات الاعتماد المُرسلة إلى الحكومة من الكيانات الأجنبية أو الشخصيات المستقلة وتُطلع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على قراراتها.

6 - وفي 29 نيسان/أبريل، أنشئ ائتلاف الأغلبية، اتحاد الأمة المقدس، ليصبح رسمياً منتدى سياسياً وانتخابياً لدعم ترشح الرئيس لولاية ثانية. وفي 20 أيار/مايو، نظم مارتان فايولو وموزي كاثمبي وأوغستين ماتاتا بونيو وديلي سيسانغا، الذين أعلن كل واحد منهم ترشحه للرئاسة، مظاهرة مشتركة ضد ما وصفوه بالعملية الانتخابية "الفوضوية" وتفتي انعدام الأمن وغلاء المعيشة. وقد دفع الاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة الوطنية الكونغولية خلال المظاهرات قادة المعارضة إلى المطالبة باستقالة حاكم مقاطعة كينشاسا. وفي 25 أيار/مايو، نظم زعماء المعارضة الأربعة حركة احتجاجية أمام مقر اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في كينشاسا من أجل إجراء انتخابات ذات مصداقية. وفي 23 أيار/مايو، ندد السيد كاثمبي بمنعه من ممارسة أي أنشطة سياسية في مقاطعة الكونغو الوسطى. وفي 30 أيار/مايو، ألقى القبض على مستشاره الخاص، سالومون إيدي كالوندا، في كينشاسا بتهمة من بينها تقييد الأمن الداخلي للدولة لصالح "مواطن كاتانغي"، وهي خطوة انتقدها حزب السيد كاثومبي ووصفها بأنها "غير قانونية وتعسفية". ولا يزال مشروع القانون المتعلق بالجنسية الكونغولية، الذي يسعى إلى قصر إمكانية تولي المناصب العامة الرئيسية على المواطنين الذين ولودوا من أبوين كونغوليين، يؤجج التوترات، حيث تعتبره المعارضة مطية لإقصاء المعارضين عن سباق الرئاسة وتمهيد الطريق لمراجعة الدستور.

7 - وقد تواصلت الجهود الإقليمية المبدولة لدفع عجلة عملية السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وضمت البعثة إلى الأمانة المشتركة التي أنشئت للتحضير للمرحلة الرابعة من مشاورات عملية نيروبي. وفي 22 آذار/مارس، اختتم مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي زيارة استغرقت يومين إلى كينشاسا وغوما بكيفو الشمالية. ودعا رئيس الجمهورية الوفد إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد "انتهاك رواندا الصارخ لميثاق الاتحاد الأفريقي"، متهماً رواندا بالاعتداء على شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وظلت التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا مشتدة.

8 - وفي 3 نيسان/أبريل، أعلن ميسر عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا عن نشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا بشكل كامل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 27 نيسان/أبريل، ناقشت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووفد من جماعة شرق أفريقيا في كينشاسا تجديد اتفاق مركز القوات للقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا. وفي اليوم ذاته، استقال قائد القوة الإقليمية، اللواء جيف نياغا، معللاً ذلك بمخاوف تتعلق بأمنه الشخصي. وفي 28 نيسان/أبريل، عيّنت كينيا اللواء ألفاسارد موتوري كيوغو ليحل محله. وفي 31 أيار/مايو، في بوجومبورا ببوروندي، مددت جماعة شرق أفريقيا، في مؤتمر

قمتها الاستثنائية الحادي والعشرين، ولاية قوتها الإقليمية حتى 8 أيلول/سبتمبر وأوعزت بضرورة إنشاء فريق تقني بحلول 15 حزيران/يونيه لتقييم ما نفذته من ولايتها في غضون 90 يوماً. وفي مؤتمر القمة، دعت جماعة شرق أفريقيا أيضاً إلى تعزيز التنسيق والتآزر بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا وآلية التحقق المخصصة المنشأة في إطار عملية لواندا؛ وطلبت التحقق من ملاءمة موقع رومانغابو لتجميع مقاتلي حركة 23 مارس والجماعات المسلحة الأخرى في غضون ثلاثة أسابيع؛ ووافقت على إنشاء منصب رئيس مدني للبعثة في غوما لتنسيق كل الأمور السياسية المتعلقة بالقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا.

9 - وفي 27 نيسان/أبريل، وافقت بعثة الأمم المتحدة على طلب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة على تجميع مقاتلي حركة 23 مارس المسبق ونزع سلاحهم، تمشياً مع بيان لواندا المؤرخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ووفقاً للحكومة، سيُنقل أفراد حركة 23 مارس المنزوعة أسلحتهم إلى مقاطعة مانبيما من أجل عملية تجميع مدتها ستة أسابيع تحت إشراف وحدة أنغولية قبل إعادة إدماجهم في الحياة المدنية. ومع ذلك، وفي وقت سابق من ذلك الشهر، في 12 نيسان/أبريل، استبعد رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى احتمال الانخراط في أي حوار سياسي مع حركة 23 مارس. وفي 8 أيار/مايو، كرّر رئيس أنغولا، جواو لورنسو، الإعراب عن استعداد أنغولا لنشر 500 جندي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية موظفي آلية التحقق المخصصة وتأمين مواقع تجميع مقاتلي حركة 23 مارس في مقاطعة مانبيما. وفي 8 حزيران/يونيه، منعت حركة 23 مارس مرة أخرى بعثة الاستطلاع التقني، المؤلفة من ممثلين عن البعثة والقوات المسلحة الكونغولية والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، من دخول معسكر رومانغابو لتقييم استعداد المعسكر لعملية التجميع الأولي.

10 - وفي 6 أيار/مايو، في بوجومبورا، حضر الأمين العام الاجتماع الحادي عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وهو الاجتماع الذي اتفق فيه المشاركون على تنشيط الإطار وأوعزوا إلى الخلية التنفيذية لفريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية أن تواصل عملها مع الجماعات المسلحة الأجنبية. كما دعا المشاركون في الاجتماع إلى تعزيز التنسيق والتآزر بين بعثة الأمم المتحدة والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا وآلية التحقق المخصصة المنشأة في إطار عملية لواندا والقوات المسلحة الكونغولية لإقناع جميع الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بضرورة نزع سلاحها.

11 - وفي 8 أيار/مايو، في ويندهوك، وافق مؤتمر قمة استثنائي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على نشر قوة تابعة للجماعة كجزء من القوة الاحتياطية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل استتباب السلم والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثاً - الحالة الأمنية

12 - تميزت الحالة الأمنية في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية بتصاعد هائل في أعمال العنف ضد المدنيين، التي تعزى أساساً إلى جماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة، بينما استمر وقف إطلاق النار في كيفو الشمالية بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة الكونغولية إلى حد كبير. أما في مقاطعة كيفو الجنوبية، فقد استمرت الاشتباكات بين عناصر جماعة ماي - ماي بسبب مواقع التعدين، بينما واصلت القوات الكونغولية والبوروندية عملياتها ضد الجماعات المسلحة الأجنبية، ولا سيما جماعة المقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي (حركة المقاومة - تابارا) وقوات التحرير الوطنية.

مقاطعة إيتوري

13 - ازداد انعدام الأمن بشكل حاد في إيتوري مع تصاعد عمليات القتل التي ارتكبتها بشكل رئيسي جماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو، والقوات الديمقراطية المتحالفة، وجماعة زائير. وقد بلغ العنف أقصى مستوى له في هذه المقاطعة منذ عام 2017. ففي الفترة ما بين 21 آذار/مارس و 13 حزيران/يونيه، سُجل 287 حادثاً أمنياً تورطت فيها الجماعات المسلحة، وأسفرت عن مقتل 643 مدنياً، من بينهم ما لا يقل عن 79 امرأة و 67 طفلاً، مقارنة بـ 485 مدنياً قتلوا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب 119 مدنياً، من بينهم 16 امرأة على الأقل و 9 أطفال، في حين اختُطف ما لا يقل عن 114 مدنياً، من بينهم 10 نساء و 7 أطفال. وقد كانت جماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو وراء القسط الأكبر من انعدام الأمن، حيث كانت مسؤولة عن 191 حادثاً أمنياً. وتسببت هجمات جماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير الانتقامية في وقوع عدد كبير من الضحايا وتدمير البنية التحتية المجتمعية، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية. ففي 10 و 11 نيسان/أبريل، أسفرت اشتباكات هجمات جماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير في منطقة التعدين في مونغبوالو وكيكو عن مقتل 56 مدنياً، من بينهم 17 امرأة و 8 أطفال، وإصابة 11 شخصاً، من بينهم 3 نساء و 5 أطفال. وازدادت بين جماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير المناوشات العنيفة، التي تعود جذورها إلى الصراع الطويل الأمد على السلطة والأراضي بين قبائل هيمبا وليندو، في إقليم دجوغو الغربي، حيث واصلت الجماعتان الاقتتال للسيطرة على مواقع تعدين الذهب المربحة في مناطق مونغبوالو وكيكو وبامبو. وظل غياب سلطة الدولة، الذي تفاقم بسبب إعادة انتشار القوات المسلحة الكونغولية في منطقة الشمال الصغرى من أجل قتال حركة 23 مارس والتصدي لضلوعها، حسب بعض الأنباء، في استغلال بعض مواقع التعدين وحمايتها، ظل يُسهم في استمرار انعدام الأمن في مقاطعة إيتوري. وفي ليلة 11 إلى 12 حزيران/يونيه، هاجمت عناصر يُزعم أنها من جماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو مخيم لالا، وهو مخيم للنازحين في إقليم دجوغو، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 47 مدنياً (11 رجلاً و 13 امرأة و 12 فتى و 11 فتاة، ينحدرون جميعهم من قبيلة هيمبا)، وجرح 6 رجال وإحراق 800 ملجأ. وقد وقع الهجوم في أعقاب توقيع قادة جماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو وحركة الدفاع الذاتي الشعبي بإيتوري والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو، على اتفاق لإنهاء الأعمال القتالية.

14 - وفي إيتوري، وسَّعت القوات الديمقراطية المتحالفة النطاق الجغرافي لعملياتها إلى مستويات غير مسبوقة. ففي الفترة ما بين 21 آذار/مارس و 13 حزيران/يونيه، قتلت الجماعة المسلحة 113 مدنياً، بينهم ما لا يقل عن 7 نساء و 5 أطفال، وجرح 7 مدنيين، بينهم امرأتان وطفلان. وفي 20 نيسان/أبريل، اندلعت حركة احتجاجية شعبية في بونيا حينما تبين للسكان أن تأثير العمليات المشتركة للقوات المسلحة الكونغولية والأوغندية تأثيرٌ محدود، وأن حالة الحصار غير فعالة.

مقاطعة كيفو الشمالية

15 - تميزت الحالة الأمنية بسكون في تواتر الاشتباكات بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة الكونغولية، وهجمات القوات الديمقراطية المتحالفة في منطقة الشمال الكبرى، وانتشار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع واستخدامها.

16 - وقد سُجل نحو 300 حادث أمنياً تورطت فيها الجماعات المسلحة في الفترة ما بين 21 آذار/مارس و 13 حزيران/يونيه. وظلت القوات الديمقراطية المتحالفة المحرّض الرئيسي على انعدام الأمن، حيث نفّذت ما لا يقل عن 36 هجوماً قُتل فيها 139 مدنياً، بينهم 27 امرأة و 5 أطفال، بينما أصيب 25 مدنياً. وظلت الأجزاء الشمالية والجنوبية والجنوبية الشرقية من إقليم بني بؤراً ساخنة للقوات الديمقراطية المتحالفة.

- 17 - وفي 5 نيسان/أبريل، ترأس رئيساً أركان الجيش الكونغولي والأوغندي في بني اجتماعاً لتقييم المرحلة الرابعة من 'عملية شجاع' المشتركة، تحسباً لمرحلتها الخامسة. وعلى الرغم من النجاحات العملية المبلغ عنها، أدى تفكيك قواعد القوات الديمقراطية المتحالفة في منطقة الشمال الكبرى من خلال العمل المشترك للقوات المسلحة الكونغولية والأوغندية إلى زيادة احتمال الانتقام من القرى والمدنيين في منطقة الشمال الكبرى وجنوب إيتوري. وواصلت 'عملية شجاع' الدفع بالقوات الديمقراطية المتحالفة نحو الشمال الغربي إلى داخل مقاطعة إيتوري، حيث توسع نفوذ الجماعة في المنطقة.
- 18 - وشهد إقليم بونيو ولوبورو هجمات شنتها جماعات ماي - ماي على مراكز تسجيل الناجين. ففي الفترة ما بين 21 آذار/مارس و 9 حزيران/يونيه، أدت الاشتباكات المتكررة بين الجماعات المتنافسة التي تسعى إلى تأكيد هيمنتها في شمال غرب لوبورو إلى مقتل تسعة مدنيين على الأقل، من بينهم ثلاث نساء.
- 19 - وفي منطقة الشمال الصغرى، توقفت الاشتباكات بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة الكونغولية في أوائل نيسان/أبريل. ومع ذلك، أدت الاشتباكات بين حركة 23 مارس والجماعات المسلحة الأخرى، لا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وكذلك بعض التقارير التي تتحدث عن وجود هذه الجماعات المسلحة في المناطق التي أخلتها حركة 23 مارس، إلى ازدياد انعدام الأمن. وكانت حركة 23 مارس مسؤولة عن 102 حادث أسفرت عن مقتل 47 مدنياً، من بينهم 7 نساء وصبيان، وإصابة 15 مدنياً، من بينهم امرأتان وطفل واحد.
- 20 - وتسببت المناوشات والكمائن المسلحة القليلة الحدة بين الجماعات المسلحة الكونغولية والرواندية غير التابعة للدولة وحركة 23 مارس في تكرار نزوح الناس، وهجمات غير مباشرة على المدنيين، وتعطل حركة المرور، وحوادث تأخيرات في عودة المشردين داخلياً. وأفادت بعض الأنباء بوقوع مذابح زعم أنها ارتكبت ضد مدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة 23 مارس وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة الكونغولية والرواندية غير التابعة للدولة.
- 21 - ولم تنسحب حركة 23 مارس بعدُ من جميع المناطق المحتلة على نحو ما يقتضيه بيان لواندا المؤرخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويبدو أن جلاءها من بعض المناطق، بما في ذلك جلاؤها الجزئي عن بونغانا وتشنغريرو، كان تعبواً إلى حد كبير، حيث سهل إعادة تموضع هذه الجماعة في مناطق رئيسية أخرى، مما قد يؤدي إلى استئناف الأعمال القتالية. وفي 4 حزيران/يونيه، أوقفت دورية تابعة للبعثة كانت ماضية من رويندي باتجاه كيوانجا عند نقطة تفتيش تابعة لحركة 23 مارس بالقرب من بومبي وأجبرت على العودة إلى رويندي. وفي 6 حزيران/يونيه، أُفيد بأن حركة 23 مارس منعت الناس من الوصول إلى مزارعهم في كينغاراميه وهييه وكاسيزي. وتحدثت بعض الأنباء عن وصول تعزيزات لحركة 23 مارس إلى كيبومبا، مما أدى إلى تشريد الناس هناك، بينما استمرت حركة 23 مارس في فرض ضرائب غير قانونية في كاليغيرا وكاهونغا وكينياندونو. وأدى اختلاط وحدات حركة 23 مارس بالسكان وإنشاء الجماعة وحدات دفاع محلية للبقاء حتى بعد الانسحاب إلى تعريض المكاسب الأمنية المحققة بفضل وقف إطلاق النار للخطر. ولوحظ انشقاق ضباط القوات المسلحة الكونغولية وانضمامهم إلى حركة 23 مارس. وأثار وجود عناصر جماعة مسلحة تحمل أسلحة بادية للعيان في وسط غوما، وكذلك الاتجاه نحو انتشار حراس الأمن من المواطنين المسلحين الذين يعملون كجماعات مسلحة بحكم الأمر الواقع، تسمى وازالندو، المزيد من المخاوف الأمنية.

مقاطعة كيفو الجنوبية

- 22 - ظل انعدام الأمن سائداً في كيفو الجنوبية، وإن كان بحدّة أقل مقارنة بإيتوري وكيفو الشمالية، حيث استمرت أعمال العنف المسلح بين عناصر ماي - ماي المتنافسة على مواقع التعدين وأنشطة الجماعات المسلحة الأجنبية. وظلت المقاطعة معرضة لخطر حدوث تداعيات لأزمة حركة 23 مارس.
- 23 - ففي الفترة ما بين 21 آذار/مارس و 13 حزيران/يونيه، سُجِّل 172 حادثاً أمنياً أسفرت عن مقتل 36 مدنياً، بينهم 5 نساء، وإصابة 6 مدنيين، من بينهم امرأتان. وكان المصدر الرئيسي لانعدام الأمن جماعات ماي - ماي (بما فيها فصائل ياكوتومبا وبيلوز بيشامبوكة وإبويلا)، التي كانت مسؤولة عن 35 حادثاً، شملت سرقة الماشية وجمع الضرائب غير القانونية والتجنيد الإجباري والاعتداءات على قوات الأمن التابعة للدولة. وإضافة إلى ذلك، كانت جماعة توپروانيهو مسؤولة عن 27 حادثاً.
- 24 - وواصلت القوات المسلحة الكونغولية والبوروندية عملياتها مركّزة على جماعة المقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي (حركة المقاومة - تابارا) وقوات التحرير الوطنية. وأعدت الجماعات المسلحة الأجنبية القادمة من بوروندي انتشارها في الهضاب العليا بإقليم أوفيرا في آذار/مارس ونيسان/أبريل، حيث ظلت تشكل خطراً يهدد المدنيين. وفي مينيمبوي، لوحظ أن الوضع ظل على ما كان عليه حيث تسيطر جماعة توپروانيهو على ثلثي هذه الناحية.
- 25 - وقد حدثت زيادة في الاشتباكات بين جماعات ماي - ماي من أجل السيطرة على مواقع التعدين في إقليم فيزي الجنوبي خلال الموسم الجاف. فبين يومي 10 و 11 نيسان/أبريل، اشتبكت عناصر ماي - ماي ياكوتومبا وماي - ماي بيلوز بيشامبوكة للسيطرة على مقلع في نيانج وساحة التعدين المسماة باريس، مما أسفر عن مقتل عنصرين من ماي - ماي بيلوز بيشامبوكة.
- 26 - وظلت كيفو الجنوبية عرضة لخطر الهجمات المنسقة التي تشنها حركة 23 مارس وجماعة توپروانيهو، والتي من المرجح أن تؤدي إلى إرهاب القوات المسلحة الكونغولية وأن يكون لها أثر مزعزع للاستقرار بوجه عام. كما شهدت المقاطعة تدفق أكثر من 10 000 نازح من كيفو الشمالية. ومع ذلك، لوحظت عودة بعض النازحين إلى كيفو الشمالية بعد الانسحاب الجزئي لعناصر حركة 23 مارس من منطقة ماسيسي.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

- 27 - مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، وثّقت بعثة الأمم المتحدة في الفترة ما بين شهري آذار/مارس وأيار/مايو انخفاضاً طفيفاً في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، التي ارتكبت نسبة 85 في المائة منها في المقاطعات المتضررة من النزاع. وزُعم أن الجماعات المسلحة كانت مسؤولة عن 64 في المائة من تلك الانتهاكات والتجاوزات. فقد ظلت فصائل ماي - ماي هي المسؤولة عن معظم الانتهاكات (166)، تليها القوات الديمقراطية المتحالفة (142)، وفصائل نيأتورا (110)، وجماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو (109)، وحركة مارس 23 (94)، وميليشيات توا (51)، وجماعة رايا موتومبوكي (26)، وجماعة زائير (25)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (12)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (10)، من بين جماعات أخرى. وسقط ما لا يقل عن 830 شخصاً، من بينهم 157 امرأة و 56 طفلاً، ضحايا لعمليات إعدام دون محاكمة على أيدي الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة وجماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو.

28 - وقد استمر العنف القبلي في مقاطعات ماي - ندوميه وكويلو وكوانغو. فقد تحدثت الأنباء عن مقتل ما لا يقل عن 67 شخصاً، من بينهم 4 نساء وطفل واحد، بينما أبلغ عن اختفاء أكثر من 100 شخص. ومنذ بداية جلسات المحكمة المتنقلة في محكمة باندونو العسكرية في 13 كانون الأول/ديسمبر 2022، صدرت أحكام إدانة في حق 41 من المدعى عليهم، من بينهم 15 من الجنود وضابط الشرطة الكونغوليون. وتراوحت أحكامهم بين السجن لمدة عامين وعقوبة الإعدام.

29 - وفي الفترة ما بين آذار/مارس وأيار/مايو، وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية 45 من الانتهاكات المتعلقة بتقييد الحيز الخاص بالمجتمع المدني، حيث سُجلت معظم الانتهاكات في مقاطعات كيفو الشمالية وكاتانغا العليا وكاساي وكيفو الجنوبية. ويُزعم أن الانتهاكات الموثقة ارتكبتها في الغالب أفراد من الشرطة الوطنية الكونغولية (18) والقوات المسلحة (12). وارتكبت العدد الباقي منها الجماعات المسلحة مثل ماي - ماي وحركة 23 مارس وجماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو. وفي الفترة ما بين آذار/مارس وأيار/مايو، وثّق وقوع حادثين من حوادث خطاب الكراهية، حسب التعريف المنصوص عليه في خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف، وذلك في كينشاسا وكيفو الجنوبية على التوالي.

خامساً - الحالة الإنسانية

30 - أدت أعمال العنف المسلح الجارية منذ أمد طويل والمتجددة إلى زيادة عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الغذائية وأسفرت عن مستويات هائلة من التشريد القسري، وهي حالات تفاقت بسبب أزمة حركة 23 مارس وهجمات القوات الديمقراطية المتحالفة المستمرة. ويعيش النازحون في المخيمات والمراكز الجماعية ولدى الأسر المضيفة، في ظروف مزرية للغاية، تتميز بارتفاع معدل انتشار سوء التغذية الحاد، ونقص فرص الحصول على ما يكفي من المأوى والخدمات الصحية والمياه وإمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي ومرافق النظافة الصحية المناسبة، والتعليم للأطفال. فإلى غاية 12 حزيران/يونيه، نزح أكثر من 6,3 ملايين شخص في جميع أنحاء البلاد. وشردت الغالبية العظمى من هؤلاء الأشخاص (94 في المائة) بسبب الصراع والعنف، مما أوجد صعوبات خطيرة لهم في حصاد المحاصيل وكسب الدخل والحصول على الغذاء. وبسبب معاناة 26,4 مليون شخص، وهو ما يمثل نسبة 25 في المائة من إجمالي السكان، في الوقت الحالي من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي البلد الذي يوجد به أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم. وعلى الرغم من الظروف الأمنية المتقلبة، فقد تحسّنت سبل وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس.

31 - وتعرّض عدد متزايد من النساء والفتيات، ولا سيما في المقاطعات المتضررة من النزاع، للعنف الجنساني والاستغلال الجنسي، وكان يلجأ بشكل متزايد إلى ممارسة الجنس بمقابل للبقاء على قيد الحياة. وقد تفاقم العنف الجنساني ضد النازحين بسبب انتشار الجماعات المسلحة في مناطق النازحين، والانتهاكات المتكررة للطابع الإنساني للمواقع.

32 - وفي أيار/مايو، دمرت الفيضانات والانهيالات الأرضية في بوشوشو ونياموكوبي في إقليم كالييه، بمقاطعة كيفو الجنوبية، القرى والأراضي الزراعية، وأودت بحياة أكثر من 447 شخصاً وأضرّت بأكثر من 40 000 آخرين. وحتى 12 حزيران/يونيه، كان المئات من الأشخاص لا يزالون في عداد المفقودين. ومنذ 10 أيار/مايو، تلقى ما لا يقل عن 17 000 شخص المساعدة من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وخصّص منسق الشؤون الإنسانية مبلغ 3 ملايين دولار من الصندوق الإنساني لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التصدي للأزمة الإنسانية المتفاقمة في كالييه.

33 - ويتجاوز نطاق الاحتياجات العاجلة قدرة الاستجابة الإنسانية: فحتى 12 حزيران/يونيه، لم تمُول خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 لفائدة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي خُصصت لها ميزانية قدرها 2,25 بليون دولار، إلا بنسبة 25 في المائة.

سادسا - حماية المدنيين

ألف - استراتيجيات البعثة والعمليات السياسية

34 - استرشاداً بمبادئ العمل من أجل حفظ السلام، روعي لدى تنفيذ استراتيجيات البعثة لحماية المدنيين، التي تولي اهتماماً تلقائياً للشؤون الجنسانية والشباب والسكان المشردين، اشتداد الخطر على المدنيين بسبب الاشتباكات الجارية بين القوات المسلحة الكونغولية والجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية. وفي المقاطعات الشرقية، وعلى الرغم من هذه التحديات، كان لوجود البعثة دورٌ أساسي في حماية المدنيين. فحتى شهر حزيران/يونيه، كان ما بين 50 000 و 70 000 مشرد يخضعون لحماية فعلية من البعثة في مخيم رو الواقع في إقليم دجوغو بمقاطعة إيتوري.

35 - ورداً على استمرار المشاعر المناهضة للبعثة، أجرت البعثة أنشطة للتوعية ركزت على الفاعلين المحليين القادرين على استخدام نفوذهم السياسي لدى السكان والمجتمعات المحلية من أجل التصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضلّة. فعلى سبيل المثال، شارك في 4 أيار/مايو في بني بكيفو الشمالية حوالي 50 طالباً، من بينهم 7 نساء، في حلقة عمل بشأن مكافحة التلاعب بعقول الناس وتضليلهم.

36 - وفي كيفو الجنوبية، ظلت البعثة منشغلة بديناميات النزاع، بما في ذلك التوترات السياسية المرتبطة بقرار المحكمة الدستورية القاضي بإعادة حاكم المقاطعة إلى منصبه، ونظّمت سلسلة من المقاهي السياسية مع 76 من قادة المجتمع المحلي، من بينهم 17 امرأة و 28 شاباً وشابة في باراكا وبونياكيرى وبوكافو وشابوندا، بشأن دورهم في المساهمة في إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع.

37 - وظلت البعثة حريصة على الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، وذلك في ما تقدّمه من دعم لقوات الدفاع والأمن الكونغولية. ففي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2023، أجري 40 تقييماً للمخاطر، من بينها 32 تقييماً بشأن النقل، وثلاثة تقييمات بشأن اللوجستيات، وثلاثة تقييمات بشأن العمليات المشتركة، وتقييمان بشأن الأنشطة الأخرى. وتتعلق الصعوبات المتبينة باستخدام قوات الأمن الكونغولية الواضح لبعض الجهات الأمنية الأجنبية وبأبناء تتحدث عن التعاون بين القوات المسلحة الكونغولية والجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية.

باء - الإجراءات المتخذة على المستوى الميداني

38 - في إيتوري، وعلى الرغم من التحديات والقيود، حافظت البعثة على موقف قوة، حيث وفرت الحماية للسكان النازحين المستهدفين من قبل جماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير. وفي 12 مناسبة على الأقل، ساعد تدخل البعثة في الوقت المناسب على إحباط العديد من اعتداءات جماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو على المدنيين. وفي الفترة من 28 إلى 30 نيسان/أبريل، في كاندوي بإقليم أرو، عقدت البعثة ووكالة التنقيش الإقليمية للمقاطعة حلقة عمل بشأن آليات الإنذار المبكر والاستجابة لفائدة 43 مشاركاً من مختلف الانتماءات. وفي 2 أيار/مايو، نظمت البعثة في مالايا وسنغي الأولى وسنغي الثانية وبيكيما أنشطة لتوعية 39 شخصاً، من بينهم ممثلون عن السلطات المحلية ولجان الحماية المحلية وقادة الشباب والجمعيات

النسائية، من بينهم 14 امرأة، بشأن ولاية البعثة وآليات الإنذار المبكر والاستجابة، مما أدى إلى تحديد سبع جهات اتصال جديدة لشبكة الإنذار المحلية.

39 - وفي الفترة من 25 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل، وفرت البعثة الحماية البدنية المباشرة من جماعة التعاون من أجل تنمية الكونغو لفائدة أكثر من 300 000 نازح بواسطة وحدتها القتالية الجاهزة للتدخل في درودرو وقاعدتها العمليات المؤقتة في ورو، بناءً على معلومات تلقتها من شبكة الإنذار المحلية. وفي يومي 11 و 12 حزيران/يونيه، ورداً على الهجوم الذي شنته عناصر رُغم أنها من منظمة التعاون من أجل تنمية الكونغو على مخيم لالا للمشردين داخلياً في إقليم دجوغو بإيتوري، أرسلت البعثة دوريات للردع درءاً لشن المزيد من الهجمات وحماية المدنيين على طول محور بوليه - ديجا - مازيه، وقامت بعمليات إجلاء طبي لثلاثة ضحايا نحو بونيا وتولت نقل ضحايا آخرين إلى مستشفى بوليه.

40 - وفي منطقة الشمال الكبرى في كيفو الشمالية، تكثفت البعثة مع أسلوب العمل الجديد الذي تنتهجه القوات الديمقراطية المتحالفة في تنفيذ هجماتها الانتقامية رداً على العمليات المشتركة للقوات المسلحة الكونغولية والأوغندية. وفي 28 آذار/مارس، واستجابة لإنذار موثوق به، قدمت البعثة الدعم في مجالات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وأرسلت وحدة مشتركة لاستعراض القوة مع القوات المسلحة الكونغولية قامت برصد هجوم للقوات الديمقراطية المتحالفة على مستشفى أويشا العام. وفي الفترة من 19 إلى 23 نيسان/أبريل، نفذ لواء التدخل التابع للبعثة والقوات المسلحة الكونغولية عملية نيرمول المشتركة، التي فككت معسكراً كبيراً للقوات الديمقراطية المتحالفة في غابة أيتينا - سانا وقتلت 22 مقاتلاً. وفي 4 أيار/مايو، شنت البعثة مع القوات المسلحة الكونغولية عملية تينيزا المشتركة للإبقاء على المواقع المسترجعة وردع أي هجمات انتقامية متوقعة من القوات الديمقراطية المتحالفة.

41 - وفي إقليمي روتشورو وماسيسي بكيفو الشمالية، كثفت البعثة دورياتها ووجودها الوقائي، مما يسّر عودة أكثر من 2 000 من المشردين داخلياً. وأجرت البعثة ما لا يقل عن 29 نشاطاً للتوعية والتشاور مع 429 مشاركاً، من بينهم 72 امرأة، يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع، وذلك بهدف التخفيف من حدة التوترات والتصدي لخطاب الكراهية والمعلومات المضلّة والدعوة لحماية المدنيين. ومع ذلك، ظلت العمليات الميدانية للبعثة معيّدة بسبب هجمات السكان المتكررة على قوافلها ووقف تلك القوافل من قبل المجتمعات المحلية والقوات المسلحة الكونغولية. وفي كيفو الجنوبية، حافظت البعثة على وجود وقائي في باراكا وميكينجه ومينبوه وسانج.

42 - وواصلت البعثة اجتماعاتها التنسيقية الأسبوعية مع القوات المسلحة الكونغولية والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا. كما عملت البعثة بشكل ثنائي مع وحدات القوة الإقليمية لتقادي تصادم القوات أثناء التنقلات المقررة.

43 - وتلقت منظومة شبكة الإنذار المحلية التابعة للبعثة ما متوسطه شهرياً 310 إنذارات، كانت نسبة 47 في المائة منها من كيفو الشمالية، و 37 في المائة من كيفو الجنوبية، و 15 في المائة من إيتوري، و 1 في المائة من تنجانيقا وكينشاسا. وقد استجابت قوات الأمن التابعة للدولة و/أو البعثة لنسبة 57 في المائة من تلك الإنذارات.

44 - وفي إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، نفذت البعثة من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 65 مهمة موضعية في الفترة ما بين 21 آذار/مارس و 5 حزيران/يونيه، حيث دمرت 128 من مخلفات الحرب من المتفجرات و 35 عبوة ناسفة أخرى. ونظمت البعثة أيضاً دورات للتوعية بالمخاطر بشأن الأجهزة المتفجرة ومخلفات الحرب في كاباره وبوكافو وبونيا وبني لفائدة الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين التابعين

للأمم المتحدة، وموظفي المنظمات غير الحكومية، وكذلك السلطات المحلية والسكان. وحتى 5 حزيران/يونيه، وُسِّمت 300 5 قطعة سلاح مملوكة لقوات الأمن التابعة للدولة كجزء من العملية لتعزيز إمكانية تعقبها.

سابعا - تحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة

ألف - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار

45 - واصلت البعثة المساعدة على تنفيذ البرنامج الوطني لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

46 - ففي الفترة ما بين 21 آذار/مارس و 5 حزيران/يونيه، قدمت البعثة الدعم في مجال نزع السلاح وإعادة الإدماج إلى 29 من المقاتلين الكونغوليين السابقين ودعمت لم شمل الأسر لصالح 12 طفلاً مرتبطين بالجماعات المسلحة. ويسَّرت البعثة أيضاً استضافة مقاتل أوغندي ومقاتل رواندي سابق في موقعين للعبور كجزء من جهودها الجارية لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين.

47 - وفي 4 نيسان/أبريل، نظمت البعثة اجتماعاً لفائدة 26 من قادة قبيلتي هيمبا وليندو، من بينهم امرأتان، من أجل تعزيز التعايش السلمي والتشجيع على استئناف الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية في ماسومبوكو بمقاطعة إيتوري. وفي 26 نيسان/أبريل، أعطت البعثة وعمدة بني الانطلاقة لأشغال تشييد ثلاثة مباني للشرطة الكونغولية. وسُتسَعف الهياكل الجديدة الممولة من البعثة في تدريب أجهزة إنفاذ القانون.

48 - وفي 17 نيسان/أبريل، بدأت في إيتوري مرحلة نزع السلاح والتسريح من برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، بتنسيق من فريق التنسيق الإقليمي وبتمويل من وزارة الدفاع، وذلك بإنشاء موقع مخصص لذلك في ديانغو.

49 - وواصلت البعثة إسداء المشورة التقنية بشأن إدارة التعدين وبذل المساعي الحميدة لدى رابطات قطاع القصدير والتتالوم لتعزيز إمكانية التتبع والسيطرة على مواقع التعدين الرئيسية المعرضة لخطر التدخل المسلح في إقليم ماسيسسي بكيفو الشمالية. ويتنسيق وثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، أجرت البعثة اتصالات مع إدارة التعدين والسلطات القضائية الكونغولية لمعرفة الحالات ذات الأولوية للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والتي ينبغي معالجتها بواسطة التعاون القضائي الإقليمي والدعم التقني. كما أطلقت البعثة مشروعاً تجريبياً مع المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية بألمانيا لتدريب وتجهيز دوائر التعدين التقنية في كيفو الجنوبية بطائرات تجارية مسيرة بدون طيار لرصد أنشطة التعدين.

باء - إصلاح قطاع الأمن

50 - واصلت البعثة دعم التوظيف وبناء القدرات من أجل مشاركة النساء مشاركة هادفة واستبقائهن في قطاع الأمن. ففي 6 نيسان/أبريل في كينشاسا، نظمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية دورة توجيهية بشأن القيادة والتموضع الاستراتيجي لفائدة 200 ضابطة وموظفة في قطاع الأمن.

51 - وساندت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حملة التوعية والتواصل التي تقوم بها القوات المسلحة الكونغولية بغية تجنيد النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 25 عاماً في ست بلديات حول كينشاسا للعمل كضابطات صف. ومن النساء البالغ عددهن 3 000 والمتوقع تجنيدهن، فألى غاية 5 حزيران/يونيه، اختيرت 1 818 ونُشرت 862، بينما كانت الأخباريات يخضعن لتدريب لمدة تسعة أشهر.

52 - وفي 4 أيار/مايو، أقر مجلس الشيوخ مشروع قانون ينص على إنشاء قوة احتياطية عسكرية ويسمح بانضمام المتطوعين المدنيين إلى جنود الاحتياط للدفاع عن البلد وسلامة أراضيه في حالة وجود خطر يهدده أو عدوان خارجي عليه.

53 - وواصلت البعثة دعم تعميم مدونة الأخلاقيات والسلوك العسكرية. ففي الفترة من 11 إلى 20 أيار/مايو، وفرت البعثة، بالاشتراك مع السفارة الألمانية ومعهد دالير، أنشطة بناء القدرات لدعم 30 من مدربي الأفراد العسكريين، من بينهم 3 نساء يمثلن منطقة الدفاع العسكري الأولى، التي تغطي كينشاسا ومقاطعة خط الاستواء ومقاطعة الكونغو الوسطى، وذلك قبيل موعد مرحلة التوعية من تعميم المدونة.

ثامناً - المرأة والسلام والأمن

54 - نظمت البعثة وكيانات منظومة الأمم المتحدة "منتدى رقمياً"، انعقد في كينشاسا في الفترة من 20 إلى 30 آذار/مارس، وذلك لتعزيز استخدام التقنيات الرقمية في الجهود المبذولة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، والقيادة النسائية، والمشاركة السياسية والاقتصادية، ومنع العنف الجنساني. وضمت هذه الأنشطة ما يقرب من 2 000 مشارك، من بينهم أكثر من 80 في المائة من النساء. وفي 24 آذار/مارس، ييسرت البعثة تنظيم حلقة عمل في غوما بشأن المشاركة السياسية للمرأة لفائدة 40 مشاركاً، من بينهم رجال من المجتمع المدني (3)، وقيادات نسائية من المجتمع المدني (15)، وسياسيون (15)، وصحفيون (3)، ومشردات داخلياً (4) من أقاليم ماسيسي وروتشورو ونييراغونغو.

55 - وفي 11 نيسان/أبريل، في غوما، وبالتعاون مع الشبكة المحلية لرابطات الدفاع عن حقوق المرأة، عيّنت البعثة 75 امرأة سفيرات محليات للسلام في أقاليم ماسيسي ونييراغونغو وروتشورو في كیفو الشمالية. وقامت سفيرات السلام بالعديد من أنشطة التوعية في مجتمعاتهن بمواضيع منع نشوب النزاعات والتضليل وفض النزاعات ومنع العنف المنزلي. وفي أيار/مايو، دعمت البعثة إنشاء شبكة مؤلفة من 100 وسيطة في إطار عملية نيروبي وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، وذلك لتيسير جهود الوساطة والمصالحة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

تاسعاً - أنشطة الأمم المتحدة المتكاملة

ألف - العملية الانتخابية

56 - قدمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، من خلال فرقة عمل انتخابية متكاملة، دعماً لوجستياً محدوداً للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وبذلا المساعي الحميدة لتخفيف حدة التوترات ذات الصلة بالعملية الانتخابية لعام 2023 ووقراً أنشطة بناء القدرات للجهات الانتخابية المعنية.

57 - ودعماً لوزارة الداخلية، نظمت البعثة في الفترة من 25 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل، في إطار الفريق التقني المعني بضمان أمن العمليات الانتخابية، دورات تدريبية لفائدة 20 من ضباط الشرطة الكونغولية بشأن الحفاظ على النظام العام والسلامة العامة خلال الفترات الانتخابية في بني وأويشا بكيفو الشمالية. وفي 10 نيسان/أبريل، نقلت البعثة طنين من المواد الانتخابية من بونيا إلى آرو وماهاغي في مقاطعة إيتوري. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة، بالاشتراك مع المعهد الجمهوري الدولي، وهو منظمة غير ساعية إلى الربح، الدعوة إلى إنشاء شبكة مؤلفة من مراقبات الانتخابات.

58 - وفي 25 نيسان/أبريل، وكجزء من مشروع دعم الانتخابات للفترة 2023-2024، تعهد صندوق بناء السلام وجهةً مانحة ثنائية بتمويل مشروع لدعم الانتخابات في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ومشروع مماثل في مقاطعات كاتانغا العليا ولولايا وكاساي الوسطى. والغرض من المشروعين هو ضمان أمن الانتخابات ومنع النزاعات قبل عملية الاقتراع وأثناءها وبعدها.

باء - دعم النظام القضائي ومكافحة الإفلات من العقاب

59 - واصلت البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي للقضاء العسكري لمكافحة الإفلات من العقاب. ففي الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2023، دعمت البعثة فريقين تحقيق مشتركين وسبع محاكم متنقلة، مما أفضى إلى إصدار 167 حكماً بالإدانة بسبب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات خطيرة أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان. وشمل ذلك إدانة 44 من أفراد القوات المسلحة الكونغولية، و 13 ضابط شرطة، و 71 مدنياً وفرداً من جماعة مابوندو في مقاطعتي كويلو وكوانغو (من بينهم امرأة واحدة)، و 39 من أفراد الجماعات المسلحة (من بينهم أفراد من القوات الديمقراطية المتحالفة وميليشيا كامونا نسابو).

60 - وواصل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان مساعدة وزارة حقوق الإنسان على تنظيم مشاورات وطنية بشأن العدالة الانتقالية، حيث ستجرى مشاورات في مقاطعة أويلي السفلى في أيار/مايو 2023.

61 - وعملت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشركاء الوطنيين لإعادة تنشيط البرنامج المشترك لدعم إصلاح القضاء. وقد قدم البرنامج الدعم لسلطات القضاء العسكري لإجراء مهام التحقيق والمحاكمات أمام المحاكم المتنقلة في القضايا ذات الأولوية في مقاطعات كاساي الوسطى وتجانغا وكيفو الجنوبية، وقدم التدريب على التحليل الجنائي لضباط الشرطة الكونغولية، وساعد بعثات التفتيش التابعة للمحكمة العسكرية العليا، وقدم الدعم اللوجستي إلى إدارة السجون.

62 - ومن أجل تعزيز سلسلة العدالة الجنائية والتصدي لمشكلة الاعتقال المطول، قدمت البعثة الدعم التقني والمالي لسلسلة من عمليات تفتيش المؤسسات القضائية والسجون في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانغا وإيتوري، وشمل ذلك التدقيق في ملفات أكثر من 800 3 سجين. ومولت البعثة أيضاً أربع دورات تدريبية على التعامل مع القضايا الجنائية في كيفو الجنوبية. وحتى 15 أيار/مايو، قَدِّم التدريب لما مجموعه 82 من الموظفين القضائيين وموظفي المحاكم، من بينهم 20 امرأة.

63 - ودعماً للجهود التي تبذلها الحكومة للحد من الاكتظاظ في السجون ومكافحة التطرف العنيف والتجنيد في صفوف الجماعات المسلحة وتغذية نزعة التطرف لدى أفرادها، قامت البعثة، في نيسان/أبريل، بإصلاح زنزانين وسلّمت 294 فراشاً إلى سجن غوما المركزي، ودعمت تشييد مبنين مخصصين للسجناء الشديدي الخطورة في سجن ندولو ولوزومو، يتسعان لـ 250 و 500 سجين على التوالي، وسلّمت في 30 آذار/مارس مبنى جديداً لمكتب المدعي العام العسكري في بني. وفي 4 و 5 أيار/مايو، بسّرت البعثة أيضاً تنظيم حلقة عمل لمدة يومين لتصميم استراتيجية تروم استئصال نزعة التطرف في السجون، ستقدّم إلى السلطات الوطنية من أجل اعتمادها وتفعيلها.

جيم - حماية الطفل

64 - واصلت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، التي تشترك في رئاستها بعثة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والإبلاغ عنها. ففي الفترة

ما بين 21 آذار/مارس و 31 أيار/مايو، تحققت البعثة من 573 من هذه الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد 454 طفلاً (332 فتى و 122 فتاة)، من بينهم 290 طفلاً جُردوا واستُخدموا (243 فتى و 47 فتاة). وكان تحالف قوات المقاومة الكونغولية مسؤولاً عن أكبر عدد من الانتهاكات التي تم التحقق منها (135)، تليه فصائل جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو (73) وفصائل ماي - ماي مازميه (66). وأفادت بعض التقارير بأن القوات المسلحة الكونغولية كانت مسؤولة عن مقتل صبي في كيفو الشمالية.

65 - وفي الفترة ما بين 21 آذار/مارس و 9 حزيران/يونيه، وبدعوة من القوات المسلحة الكونغولية، أجرت البعثة واليونيسف بصفة مشتركة تقييمات للتحقق من أعمار 794 مرشحاً (من بينهم 41 مرشحة) لتجنيدهم في صفوف القوات المسلحة، تأكد أن 98 منهم كانوا أطفالاً (93 فتى و 5 فتيات) فاستُبعدوا من عملية التجنيد.

دال - الشؤون الجنسانية والعنف الجنسي في خضم النزاعات

66 - في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو، كانت 109 نساء على الأقل ضحايا للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وزُعم أن الجماعات المسلحة كانت مسؤولة عن حوادث طالت 99 امرأة. فقد ارتكبت فصائل توا معظم الانتهاكات (29)، تليها حركة 23 مارس (16)، وفصائل ماي - ماي (16)، وجماعة نُغومينو (11)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (9)، وفصائل نيانتورا (8)، ورايا موتومبوكي (4)، وجماعة دنوما للدفاع عن الكونغو - فصائل التجديد التابع لغيردون (2)، وجماعة زائير (2)، وجماعة المقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي وجماعة شيني يا تونا وجماعة ماي - ماي آبا نا باليه (انتهاك واحد لكل منها). وزُعم أن قوات الأمن الكونغولية كانت مسؤولة عن حوادث عنف جنسي مسّت 10 نساء، من بينها 9 اعتداءات زُعم أن جنوداً كونغوليين ارتكبوها واعتداءً واحد ارتكبه ضابط شرطة. وكانت المقاطعات التي تضم أكبر عدد من ضحايا العنف الجنسي، الذي ارتكبه جميع الأطراف، هي تجانينقا (34)، تليها كيفو الشمالية (25) وكيفو الجنوبية (25) وإيتوري (17) ومانييما (1). وظل انعدام الأمن يعيق إمكانية الرصد والتحقيق في الحالات المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ولا سيما في إقليم روتشورو وكيفو الشمالية.

67 - وفي 25 نيسان/أبريل، حضرت الممثلة الخاصة للأمن العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مناسبة رفيعة المستوى بشأن العنف الجنساني والتقدم التشريعي، ترأستها السيدة الأولى لجمهورية الكونغو الديمقراطية، دينز نياكيرو تشيسيكيدى، مما ساعد على تعبئة الشركاء وأتاح الفرصة لعرض آليات الحكومة وما تتخذ من تدابير الحماية وجبر الضرر لفائدة الضحايا والناجين.

عاشراً - استراتيجية الخروج

68 - واصلت بعثة الأمم المتحدة إقامة اتصالات رفيعة المستوى وتقنية مع جهات منها رئيس الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة التخطيط بشأن تنقيح الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة لعام 2021. ففي 18 أيار/مايو، ترأس رئيس الوزراء، ساما لوكونديه، اجتماعاً مع وفد من البعثة بقيادة الممثلة الخاصة للأمن العام لمناقشة المعايير الرئيسية التي من شأنها تهيئة الظروف الأمنية الدنيا لانسحاب البعثة. وأكدت السلطات الكونغولية من جديد دعوتها إلى تسريع العملية الانتقالية. وتتواصل المناقشات بشأن الخطة الانتقالية المنقحة، حيث وافقت الحكومة على مواءمة رسائلها مع الرسائل العامة ذات الصلة بالبعثة. وفي الفترة من 3 إلى 7 حزيران/يونيه، قام وكيل الأمين العام لعمليات السلام بزيارة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وكنينشاسا لمناقشة المرحلة الانتقالية للبعثة وإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة مع السلطات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك ممثلات النساء.

ألف - تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية

69 - في 6 نيسان/أبريل، في كيفو الشمالية، أوفدت بعثة الأمم المتحدة بعثة إلى كامانغو (التي تقع على بعد 47 كيلومتراً شمال شرق بني) لإغلاق قاعدتها هناك رسمياً، وطمأنة السلطات المحلية والمجتمع المدني على دعمها المستمر لحماية المدنيين في المنطقة وتشجيع استخدام شبكة الإنذار المحلية ولجان الحماية المحلية التي كانت قد أنشئت بدعم من البعثة.

70 - وفي كيفو الجنوبية، أوفدت بعثتان لإنجاز أنشطة ما قبل الإغلاق إلى قاعدتي والونغو وبونياكييري في 18 نيسان/أبريل وفي الفترة من 19 إلى 26 نيسان/أبريل، على التوالي. ففي والونغو، سلّمت البعثة الأصول إلى السلطات المحلية بينما قامت البعثة في بونياكييري بتوعية المجتمع المحلي بأدوار ومسؤوليات الجهات الحكومية والمجتمع المدني من أجل تعزيز الأمن والتماسك الاجتماعي والحكم الديمقراطي. وفي الفترة من 16 إلى 23 أيار/مايو، أوفدت بعثة الأمم المتحدة بعثة تقيم مشتركة إلى شابوندا لبناء قدرة السلطات والمجتمعات المحلية على مواجهة التهديدات الأمنية عقب إغلاق قاعدة البعثة في المنطقة.

71 - وفي 3 أيار/مايو، تولى محافظ مقاطعة كيفو الجنوبية وممثلو فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة قيادة حلقة عمل لبدء عملية التخطيط الانتقالي المشتركة في المقاطعات. واعتمد ما مجموعه 65 مشاركاً، من بينهم 13 امرأة، يمثلون سلطات المقاطعة ومنظمات المجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري، اختصاصات الفريق الانتقالي المتكامل للمقاطعة من أجل التخطيط للمرحلة الانتقالية في مقاطعة كيفو الجنوبية. وعُقدت حلقتا عمل مماثلتان في بونيا بايتوري في 14 حزيران/يونيه، وفي غوما بكيفو الشمالية في 15 حزيران/يونيه، لمناقشة وتحديد أولويات المرحلة الانتقالية بهدف رسم خطتي المرحلة الانتقالية في المقاطعتين.

باء - آخر المستجدات بشأن التكامل وتعبئة الموارد

72 - واصلت بعثة الأمم المتحدة، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين، بذل الجهود لتعبئة الموارد وتنفيذ الأنشطة استعداداً لانسحاب البعثة. ففي 1 أيار/مايو، بدأ فريق الأمم المتحدة القطري عملية مسح، يتوقع إنجازها بحلول 30 حزيران/يونيه، بشأن الحافظة البرنامجية لفريق الأمم المتحدة القطري والاحتياجات من الموارد البشرية.

73 - وفي 4 نيسان/أبريل، أطلقت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ووكالة للتعاون الدولي برنامجاً إنسانياً للإجراءات المستدامة لمكافحة الألغام، وذلك لمساعدة مليون لاجئ ومشرّد داخلياً والمجتمعات المحلية المتضررة في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لمدة عامين، وكذلك لبناء قدرات السلطات الوطنية على التصدي للتهديدات المتعلقة بالذخائر المتفجرة.

74 - وفي يومي 6 و 8 حزيران/يونيه، في كينشاسا، نظمت البعثة مع وفد الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من مشروع الأمم المتحدة للعمليات الانتقالية، حلقة عمل بشأن شراكات الأمم المتحدة في مجال العمليات الانتقالية لكفالة شروح توفّعات الحكومة وجهودها في المجالات الثلاثة الرئيسية للخطّة الانتقالية المنقحة (حماية المدنيين وإصلاح قطاع الأمن وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمع وتحقيق الاستقرار) للشركاء ودعمها بواسطة تدخلاتهم المنسّقة. وقدم الحدث أيضاً الفرق الانتقالية المتكاملة للمقاطعات إلى أوساط المانحين وحدد قائمة تتضمن مداخل لتعزيز التعاون، بما في ذلك بواسطة مُخصّص الوقاية والصمود الذي يرصده البنك الدولي.

حادي عشر - فعالية البعثة

ألف - أداء البعثة (الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون)

العنصر العسكري

75 - حتى 23 أيار/مايو، كان العنصر العسكري للبعثة قد نشر 12 547 جندياً، كانت نسبة 6 في المائة منهم من النساء، و 493 من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين في بعثات، كانت نسبة 25 في المائة منهم من النساء، من القوام المأذون به البالغ 13 500 جندي و 508 من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين في بعثات. وفي الفترة من 21 آذار/مارس إلى 30 أيار/مايو، أنشأت البعثة 12 وحدة قتالية جاهزة للتدخل، وسيّرت 3 349 دورية نهائية، و 420 دورية ليلية، و 338 دورية ومهمة بعيدة المدى، و 166 دورية مشتركة، و 311 عملية حراسة، وعمليات استطلاع جوي.

76 - وتمشياً مع التزاماتها في إطار المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، أجرت البعثة تقييمات شملت 12 وحدة عسكرية، ووحدة للطيران، ووحدة قوة خاصة، ووحدين طبيين، ووحدة للعلاج. وقد استوفت جميع الوحدات المعايير المطلوبة. وأعدت خطة لتحسين الأداء لكل وحدة لتنفيذ إجراءات تحسين محددة.

77 - وظل عدد أفرقة المشاركة النسائية عند 14، وهو ما يمثل 9 في المائة من إجمالي قوام القوة. وأجرى العنصر العسكري تقييمات داخل البعثة لا تزال قيد الاستعراض، باستخدام منهجية المهمة والمعايير والمؤشرات التي وضعها مكتب الشؤون العسكرية. ولا تزال التقييمات التجريبية لمقار القطاعات والوحدات الطبية ووحدات الشرطة العسكرية جارية.

78 - وقد شكلت النساء 25 في المائة من ضباط الأركان العسكريين والمراقبين العسكريين في البعثة، مقابل 24 في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بينما انخفضت مشاركة الإناث في الوحدات العسكرية من 7,6 في المائة إلى 6,2 في المائة. وأنجزت أفرقة المشاركة النسائية والمختلطة أكثر من 75 نشاطاً، مقارنة بـ 60 نشاطاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بما في ذلك أنشطة التعاون المدني - العسكري، ومشاريع التوعية التي تركز على النساء والأطفال، والدوريات المراعية للاعتبارات الجنسانية.

عنصر الشرطة

79 - حتى 8 حزيران/يونيه، كان عنصر الشرطة قد نشر 1 614 فرداً من 31 بلداً مساهماً: 1 299 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، من بينهم 211 فرداً من النساء، و 385 من ضباط الشرطة، من بينهم 116 ضابطة، من القوام المأذون به البالغ 1 410 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و 591 ضابط شرطة. وأنجزت وحدات الشرطة المشكلة 2 361 عملية تدخل للاستجابة السريعة، و 193 عملية حراسة، و 594 دورية، و 728 دورية مشتركة مع ضباط شرطة، و 109 دوريات مشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية، و 78 دورية حول مخيمات المشردين داخلياً.

80 - وقد استعاد أفراد من ضباط الشرطة من التدريب الداخلي للبعثة على السلامة المهنية (26 ضابطاً، من بينهم 23 امرأة)، والتوعية بالولاية (120 ضابطاً، من بينهم 30 امرأة)، وتدريب المدربين (12 ضابطاً، من بينهم 3 نساء)، وحماية المدنيين (26 ضابطاً، من بينهم 6 نساء). وزادت درجة تقييم أداء ضباط الشرطة إجمالاً من 74 في المائة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 80 في المائة.

81 - واستنقادت جميع وحدات الشرطة المشكلة من ما مجموعه 24 عملية تفتيش خاصة بالتأهب للعمليات، و 1 136 دورة تدريبية على أساس مختلف السيناريوهات، و 113 عملية تفتيش على أساس مختلف

السيناريوهات، و 8 عمليات تفتيش للمعدات المملوكة للوحدات من أجل التقيد بمعيار التأهب للعمليات والحفاظ على القدرة اللوجستية. وقُيِّم أداء ثنائي وحدات من وحدات الشرطة المشكلة واعتُبر بأنه مُرضٍ. وصمِّمت خطط تحسين الأداء لمعالجة الثغرات المتبينة، بما في ذلك الحاجة إلى استبدال المعدات المملوكة للوحدات المعيبة والانخراط في الدعوة لزيادة مشاركة المرأة.

العنصر المدني

82 - حتى 23 أيار/مايو، كان هناك 162 2 موظفاً مدنياً (21,2 في المائة من النساء)، من بينهم 305 من متطوعي الأمم المتحدة (43,1 في المائة من النساء) و 34 من موظفي المؤسسات الإصلاحية المقدمين من الحكومات، يعملون مع البعثة. وهذا يمثل نسبة 91,7 في المائة من الوظائف المعتمدة.

التخطيط الشامل وتقييم الأداء

83 - واصلت البعثة تنفيذ إطار نتائج نظامها الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، حيث أجرت تقييمها الثالث للأثر يومي 3 و 4 أيار/مايو. وستساعد هذه العملية على وضع خيارات لإعادة تشكيل كل من العنصر المدني والشرطي والعسكري للبعثة والتشكيلة المقبلة لوجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره 2666 (2022).

باء - الاتصالات الاستراتيجية

84 - استناداً إلى نتائج رصد البعثة في وسائل التواصل الاجتماعي، سُجل انخفاض نسبته 50 في المائة في المشاعر المعادية للبعثة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومع ذلك، ظلت البعثة مستهدفة باستخدام الصور ولقطات الفيديو بغرض التحريض على اتخاذ إجراءات ضدها، إلى جانب الرسائل النصية وحملات التصيّد المنسقة على وسائل التواصل الاجتماعي ضد قيادة البعثة. وقد اتهم منقذو هذه الهجمات البعثة في المقام الأول بتقويض سيادة البلد المضيف والتدخل في شؤونه الداخلية. وأصبحت الحملات عبر الإنترنت ضد البعثة أكثر تطوراً، حيث تُستخدم فيها وسائل مبتكرة لتجنب الفحص عن طريق الخوارزميات الذي تقوم به منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

85 - ولدحض الاتهامات الكاذبة، أصدرت البعثة تقارير شهرية عن المعلومات المضللة، وكثفت وجودها على شبكات التواصل الاجتماعي من خلال أشرطة الفيديو والصور والملاحظات الصوتية المسجلة باللغتين الفرنسية والسواحيلية. كما عززت البعثة اتصالاتها بشأن الجهود التي تبذلها لحماية المدنيين.

جيم - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

86 - في الفترة من 1 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو، سجّلت البعثة 18 ادعاء جديداً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين كانت قد حدثت في الفترة بين عامي 2006 و 2022 وشملت 16 عسكرياً وشرطياً واحداً وموظفاً مدنياً واحداً. ولا تزال جميع الادعاءات الـ 18 رهن التحقيق من قبل البلدان المعنية المساهمة بقوات أو الأمم المتحدة.

87 - وقد حرصت البعثة على أن يتلقى الدعم جميع الضحايا الـ 18، و 16 طفلاً يُدعى أنهم ولدوا نتيجة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، رهنأ بثبوت ادعاءات الأبوة، وأن يتلقوا المساعدة الطبية والنفسية - الاجتماعية في الوقت المناسب ووفقاً لبروتوكولات مساعدة الضحايا الموضوعة بالاشتراك مع مقدمي الخدمات، بما في ذلك اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

88 - وتمشياً مع سياسة عدم التسامح مطلقاً التي وضعها الأمين العام في ما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، عززت البعثة جهودها الوقائية من خلال أنشطة التوعية والتدريب والعمل مع المجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، سجّلت البعثة 12 ادعاءً جديداً بشأن سوء سلوك جسيم آخر، نُسبت جميعها إلى موظفين مدنيين. ولا تزال قيد التحقيق الادعاءات المتعلقة بالاحتياط و/أو السرقة (8) والاعتداء الجسدي (3) والأفعال المتعمدة التي يمكن أن تضرّ بسمعة الأمم المتحدة (1).

ثاني عشر - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

89 - في 28 آذار/مارس، رشق مدنيون بالحجارة دورية تابعة للواء التدخل في أويسا بكيفو الشمالية. ووردت أنباء عن وقوع حوادث مماثلة في 13 نيسان/أبريل، عندما استُهدفت دورية مشتركة بين البعثة والقوات المسلحة الكونغولية في مونغامبا بمقاطعة إيتوري، مما أدى إلى إصابة ثلاثة جنود كونغوليين، وفي 3 حزيران/يونيه، عندما استُهدفت قافلة تابعة للبعثة بالقرب من مطار غوما، ولم يبلغ عن وقوع إصابات جراء ذلك. وزادت حوادث الأمن والسلامة من 87 حادثاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 152. وقد مست هذه الحوادث 108 من موظفي الأمم المتحدة، من بينهم 23 امرأة. وشملت 84 حادثة تتعلق بجرائم، و 20 حالة من حالات القلاقل المدنية، و 48 حالة تُنبئ بوجود أخطار. وفي كيفو الشمالية، ظلت البعثة تعمل بتدابير التخفيف التي تُغذت في أعقاب المظاهرات الواسعة النطاق والمناهضة للبعثة في عام 2022، بما في ذلك القيود المفروضة على حركة المركبات التي لا تحمل علامات واستخدامها.

90 - وواصلت البعثة رصد جلسات الاستئناف الأسبوعية في القضايا المعروضة على المحكمة العسكرية العليا في سجن ندولو في كينشاسا والمتعلقة بـ 50 شخصاً أُدينوا في ما يتعلق باغتيال خبيرين من خبراء الأمم المتحدة في كانانغا في عام 2017. وقدمت البعثة الخبرة في مجال المقذوفات لدعم تحقيقات القضاء العسكري الكونغولي المتعلقة بالهجوم على مباني البعثة في غوما في تموز/يوليه 2022 والهجوم في 7 شباط/فبراير 2023 على قافلة تابعة للبعثة بالقرب من مونغي بكيفو الشمالية. وقدمت البعثة أيضاً نسخاً مموّهة من تقارير مجلس التحقيق المرفوعة إلى سلطات القضاء العسكري الكونغولي في ما يتعلق بمقتل أحد حفظة السلام التزانيين في كيفو الشمالية في عام 2013 والهجوم على طائرة مروحية تابعة للأمم المتحدة في 29 آذار/مارس 2022، مما أسفر عن مقتل ثمانية من حفظة السلام.

ثالث عشر - ملاحظات

91 - لقد سُررتُ باستكمال عملية تسجيل الناخبين مؤقتاً، التي شكلت معلماً هاماً في العملية الانتخابية. ويُعد الالتزام بالمساواة بين الجنسين الذي تجلّى في جميع مراحل العملية خطوة إيجابية نحو المشاركة السياسية الهادفة للمرأة في الانتخابات المقبلة. لذلك أحث السلطات الانتخابية وأصحاب المصلحة المعنيين على وضع تدابير توافقية وتصحيحية للمناطق التي أدى فيها انعدام الأمن إلى عرقلة عملية التسجيل، واتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز مصداقية سجل الانتخاب من أجل المراحل التالية من العملية الانتخابية. إن الاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة خلال المظاهرات التي وقعت يوم 20 أيار/مايو لمدعاة للقلق، لذلك فإنني أهاب بالسلطات الكونغولية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لاحترام وصون الحق في حرية التجمع السلمي. وأكرر استعداد منظومة الأمم المتحدة لدعم المناقشات البناءة لاستعادة الثقة في العملية الانتخابية ومعالجة القضايا الرئيسية المتنازع عليها.

92 - ولا زلت أشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فتصاعد أعمال العنف، ولا سيما في إيتوري وكيفو الشمالية، أمرٌ يبعث على القلق الشديد. وإنني أدين بشدة أعمال العنف الدنيئة التي ارتكبتها جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو، والقوات الديمقراطية المتحالفة، وجماعة زانير، وحركة 23 مارس، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وماي - ماي وغيرها من الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكرر دعوتي جميع الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية إلى إلقاء أسلحتها دون قيد أو شرط ووضع حد لدوامة العنف التي ابتليت بها البلاد لفترة طويلة جداً. وأهيب بالدول الأعضاء إلى دعم الجهود الجارية للتخفيف من معاناة المشردين والضعفاء وتهينة بيئة مواتية لتنفيذ عمليات السلام الجارية.

93 - وأرحب باتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة الكونغولية والاستعدادات الجارية لتجميع مقاتلي حركة 23 مارس، بدعم من القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا والقوات الأنغولية وبعثة الأمم المتحدة. ويجب الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي والهش لتجنب العودة إلى صراع واسع النطاق. وأدعو حركة 23 مارس إلى الانسحاب الكامل من جميع المناطق المحتلة والامتنال لقرارات بيان لواندا المؤرخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

94 - ولقد سُررت بتعبئة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ونشر أفراد القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا بشكل كامل، والنشر الوشيك للقوات الأنغولية لتأمين مواقع تجميع مقاتلي حركة 23 مارس، وقرار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي القاضي بنشر جزء من قوتها الاحتياطية في المنطقة باعتباره دليلاً على التزام المنطقة باستتباب السلم والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكرر تأكيد استعداد الأمم المتحدة للعمل مع القادة في المنطقة لمعالجة الدوافع الكامنة وراء الصراع والعنف.

95 - هذا ويلزم بذل مزيد من الجهود لكفالة أن تكون مبادرات السلام الإقليمية الجارية متآزرة. فالتنسيق الفعال بين البعثة والعديد من الجهات الفاعلة الأمنية الموجودة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال ضرورياً لزيادة إسهام كل منها إلى أقصى حد في جهود السلام الحالية وحماية المدنيين. ولقد سرّني الإعلان عن المرحلة التالية من مشاورات عملية نيروبي، وأدعو إلى التنفيذ السريع للتدابير المتفق عليها بالفعل لتيسير نزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم بشكل مستدام في الحياة المدنية. وأتني على الجهود المبذولة لتنشيط الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وتحسين مواءمته مع عمليتي نيروبي ولواندا.

96 - ومن الأهمية بمكان أن تتقيد جميع الجهات الفاعلة بالمبادئ الأساسية للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، المصمّم لكسر حلقة العنف الدائرة رحاه في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم في هذا الصدد ألا يؤدي مشروع القانون الأخير المتعلق بإنشاء قوة احتياطية عسكرية إلى إدماج الجماعات المسلحة فعلياً في القوات المسلحة الكونغولية، لأن ذلك من شأنه أن يعرّض للخطر المكاسب التي تحققت في إطار عملية نيروبي، ويهدّد جدوى البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، ويعرقل الجهود المبذولة لمكافحة الإقلاّت من العقاب.

97 - وأرحب بالمشاورات المستمرة بين السلطات الكونغولية وبعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن إعادة تقييم الخطة الانتقالية المشتركة لانسحاب البعثة التدريجي والمسؤول والقائم على الظروف. وأحيط علماً برغبة الحكومة في التعجيل بمغادرة البعثة. وإنني أطلع إلى التعجيل باختتام المناقشات الجارية بين الحكومة والبعثة للتمكن من تنفيذ الخطط الانتقالية على مستوى المقاطعات لضمان ألا يؤدي انسحاب البعثة إلى تعريض المكاسب التي تحققت بفضل وجودها للخطر. وأشدّد على الضرورة القصوى للحرص على أن

تتجنب العملية الانتقالية حدوث فراغ أمني للمدنيين الكونغوليين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين لا يزالون يعتمدون على البعثة في حمايتهم البدنية.

98 - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاصة على دورها القيادي الحازم وجهودها الدؤوبة. وإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن امتناني لجميع أفراد البعثة، وأعضاء منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومكتب المبعوث الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى على جهودهم الدؤوبة في سبيل دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

الخريطة

